

الوضع الاقتصادي في الجزائر عشية اندلاع الثورة الجزائرية

أ. هاري قبائلي

أستاذ مساعد، قسم التاريخ،
معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية
المركز الجامعي معسكر

بدأت إرهابات أزمة الاقتصاد الاستعماري في الجزائر نهاية العشرينيات من القرن الماضي؛ لتحتم بشكل خطير سنوات الثلاثينيات في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية، وتم حينها الاعتقاد بأن هذه الأزمة نتيجة حتمية للأزمة الاقتصادية العالمية، وأنها ما تلبث أن تزول بزوال أسبابها على الساحة الدولية؛ ولكنها بمظاهرها الداخلية فاقت كل التوقعات وأفشلت كل الحلول، وأكدت خطأ التحاليل الأولى التي قدرت لها أن تزول بزوال الأزمة العالمية. وما فتئت أن تفاقم بعدما ثم كشف النقاب عنها في ظل الظرفية العالمية، وظهرت جليا البنية الهشة والضعيفة للاقتصاد الاستعماري، التي كانت نتيجة حتمية لسلسلة من اختلال التوازنات الداخلية¹.

وإن كان بعض الباحثين² يربط الأزمة الداخلية للاقتصاد الاستعماري بالجزائر بأزمة ركود الرأسمال الفرنسي؛ التي مرت بثلاث مراحل: الأولى من سنة 1932 إلى 1939 نتيجة الأزمة العالمية؛ والمرحلة الثانية من 1940 إلى 1949؛ فترة الحرب العالمية الثانية وأثارها الكارثية على المستعمرة والمركز، والمرحلة الثالثة من 1950 إلى 1962³، نتيجة عوامل عدة أبرزها الزلزال السياسي والأمني الذي أحدثته ثورة أول نوفمبر المجيدة، وما تسببت فيه من آثار مباشرة وغير مباشرة؛ زادت من حدة أزمة الاقتصاد الاستعماري الهش. وقد تدخلت الدولة المركزية في الفترة الأخيرة بشكل كبير؛ لتدارك الأمور عبر سياسة الاقتصاديات الموجهة، وسلسلة المشاريع والمخططات؛ التي حاولت من خلالها فرنسا إستنفار كل قدراتها لإحتواء الأزمة، التي كادت أن تعصف بمؤسسات الدولة كما سنبينه لاحقا.

وكما هو معروف؛ فإن مظاهر أي إقتصاد إستعماري تعتمد أساسا على الإستنزاف المستمر لثروات وخيرات المستعمرة؛ وتصدير مواردها بكميات هائلة؛ وبأسعار زهيدة؛ لتعود بعد ذلك كسلع مصنعة، ونصف مصنعة، وبأسعار مضاعفة. وهذا النظام كان مسؤولا عن بروز شريحة طفيلية إستفادت من هذا الوضع، وهي "طبقة المعمارين" التقليدية "Le Colonat traditionnel"؛ التي سيطرت على القطاع الزراعي والمنجمي، المتحالفة مع الرأسمال الفرنسي المستفيد من هذا الواقع، من دون إخلال بشروط هذا التحالف المصلحي، المتمثل في التعهد بعدم تشجيع أو خلق أية محاولة للتصنيع في المستعمرة التي قد تكون منافسة للصناعة الفرنسية؛ مما ينجر عنها إختلال التوازن بين علاقات المستعمرة والمركز. علما بأن الجزائر كانت أهم زبون

يمتص بنسبة 75.17٪ من مجموع الصادرات الفرنسية، وكانت فرنسا تستقبل بدورها 78.42٪ من صادرات الجزائر⁴، وكانت تعتبر بذلك أول زبون ومتعامل مع الجزائر.

وإذا أردنا أن نحدد بدقة بداية أزمة اقتصاد الإستعمار الفرنسي بالجزائر، فيمكن إعتبار سنة 1927 منطلقا لها؛ فهي السنة التي عرفت أولى الهزات التي مست قطاعا هاما وهو "القطاع المنجمي"، الذي عرف تراجع إنتاج بعض المعادن كالزنك، والفوسفات، ليضاف إليهما ابتداء من سنة 1930 معدن الحديد. وازدادت الأمور حدة بتراجع الطلب العالمي الذي قابله ازدياد العرض؛ هذا ما أثر في مستوى الأسعار، ومن ثم أدى ذلك إلى اختلال في السوق الداخلية وإنكماش الأسواق الخارجية. ونتج عن تراجع الصادرات تسريح الكثير من عمال المناجم، بداية من عام 1931؛ ليتوقف النشاط نهائيا في مناجم الرصاص والزنك سنة 1936⁵.

وحاولت السلطات الفرنسية تدارك الوضع؛ بإصدار عدة تدابير لتسهيل وتشجيع الاستغلال والتصدير في هذا القطاع، وتخفيف الرسوم الجمركية؛ مما أدى إلى نوع من الاستقرار، لكنه لم يعرف مستويات فترة ما قبل الأزمة. وسوف تنعكس أزمة الصناعة الإستخراجية على كامل الإقتصاد الإستعماري نظرا لأهمية هذا القطاع.

أزمة القطاع الزراعي

من جهة ثانية؛ ظل الطابع الزراعي مهيمنا على إقتصاد المستعمرة بشقيه العصري المتطور، والتقليدي. الأول بيد الأوروبيين الذين استحوذوا على جل الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، والتي وصلت إلى مليوني هكتار منها 900.000 هكتار مخصصة لزراعة الحبوب، تليها زراعة الكروم بـ 166.000 هكتار، كما استغلت السهول الغنية لزراعة الأشجار⁶.

فزراعة الكروم كانت من الزراعات المهيمنة على الإنتاج الاستعماري، وساهمت بقدر كبير في انتعاش اقتصاده، وغطت العجز المسجل في القطاعات الأخرى، حتى سنة 1933 حيث عرفت أولى أزماتها؛ بعدما هبطت الأسعار إلى 94 فرنكا للهكتولتر سنة 1934؛ لتتراجع إلى 80 فرنكا سنة 1935؛ تزامن ذلك مع أزمة إنتاج الحبوب، وتقلص صادرات الحلفاء؛ بسبب تراجع طلبات بريطانيا أول زبون لهذه المادة، مما أدى "برئيس لجنة الإستعمار والقروض الزراعية" إلى القول: «يمكننا القول أن الزراعة الجزائرية تمر بأزمة خطيرة تهدد كل إنجازات الإستعمار... فكل منتجات الأرض من حبوب، خمور، زيوت، وبكريات... إنهارت مؤشراتنا»⁷ انعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري؛ الذي لم يستطع إيقاف تصاعد كفة الواردات، مقابل التراجع الكبير في حجم الصادرات وتخفيض زبناء الجزائر لحصصهم من الصادرات الجزائرية. وإن كانت الأمور ستستقر في المرحلة الممتدة ما بين 1936 و 1942؛ إلا أن بعض المواد ستختفي من السوق الخارجية بفعل المنافسة الشرسة؛ حيث أشار رئيس الباترونة

الفرنسية بالجزائر إلى إختفاء بعض المنتجات الجزائرية من الأسواق الخارجية؛ بفعل المنافسة الإسبانية والإيطالية واليونانية⁸.

أما القطاع التقليدي فجمع الأغلبية الساحقة من الجزائريين، الذين زاولوا في معظمهم زراعة معاشية للإقتتات لا غير، في ظل واقع معيشي مزري فرضته عدة ظروف؛ عمقت من أزمة الزراعة الجزائرية؛ التي عانت تحالف ظروف عدة، طبيعية، وبشرية، وإقتصادية، ساهمت كلها في ركود إنتاج هذا القطاع؛ من واقع تضاريسي يجعل الأرض في الجزائر جد قليلة ومنحصرة؛ إلى خصائص مناخية غير مساعدة، كقلة الأمطار، والإنجرافات؛ التي شكلت أهم أسباب تناقص المساحات الصالحة للزراعة، بنسب مقلقة⁹، حتى وصلت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في الشمال الجزائري إلى نسبة 21٪ من مجموع المساحة؛ أي ما يعادل 4.431.000 هكتار تحتل فيها الزراعات المعاشية أكبر المساحات: 79٪ مخصصة لزراعة الحبوب، وبمردود ضعيف 5.88 قنطارا في الهكتار، يقابله 22.78 قنطارا في الهكتار بفرنسا¹⁰.

وساهم ذلك في تعميق أزمة ركود القطاع الزراعي؛ وإن لم يكن بالإمكان إهمال عامل تركيز الأراضي الصالحة للزراعة في أيدي الكولون، كواقع إستعماري فرضته سلسلة الأزمات، خاصة في سنوات العشرينيات، بتدابير التصفية بالمزاد العلني، الناتجة عن إفراط الفلاحين الجزائريين في الإستدانة من المعمرين واليهود. أضف إلى ذلك حصر وتضييق عمليات التسليف والإستدانة من البنوك، والصناديق الفلاحية، إضافة إلى سنوات القحط والمجاعة في سنوات: 1920، 1922، 1924، التي ساهمت في إنتقال الملكيات ومصادرتها؛ وتفشي البطالة الخائقة؛ وتدني الأجور؛ والهجرة إلى المدن. وبقي الفلاح البسيط رهينة المرابين الذين فرضوا فوائد قد تصل من 5 إلى 10٪ لإقتناء البذور، أو وسائل الإنتاج. وكان المحصول يوزع بين الإستهلاك والبذر ودفع الضرائب، هذا في حالة ما إذا لم يكن تحت رحمة السنين العجاف من جفاف وجراد؛ فلا يستطيع في هذه الحالة رد الدين؛ فيتم حجز أملاكه؛ ليتحول إلى مجرد خماس أرباع. وقد شكلت هذه الفئة سنة 1914 حوالي 30٪ من الفلاحين الجزائريين.

وكان من بين 532.000 جزائري مالك لأرضه لا يتجاوز عدد الذين كان بإمكانهم توجيه إنتاجهم نحو السوق حوالي 25.000، أما الباقي فخصصوا محاصيلهم للإستهلاك المباشر. ويبين ذلك ضعف الوسائل لدى الفلاح الجزائري المغلوب على أمره، الذي عانى من قلة الوسائل التي تمكنه من تطوير إنتاجه؛ فالمكننة ظلت محدودة جدا لدى الجزائريين، وتشير إحصائيات "دوائر الترقية الريفية" (SAR) "Section d'amélioration rurale" أنه تم توزيع حوالي 19.509 جارا سنة 1954، كانت حصة الجزائريين من ذلك 418 جارا فقط، رغم أنهم كانوا يشكلون 87.8٪ من طبقة الفلاحين، مقابل 12.2٪ فقط من الأوربيين، بذلك كان لزاما أن تتباين معدلات

الدخل الفردي السنوي، بحوالي 22.000 فرنك للفلاح الجزائري مقابل 780.000 فرنك للمعمر الأوروبي¹¹.

هذا التباين يظهر من خلال مقارنة مستويات مداخل الإنتاج المقدرة في الهكتار بالنسبة للجزائريين بـ 12.300 فرنك، مقابل 46.000 فرنك عند الكولون، أي الزيادة بأربعة أضعاف؛ ذلك لإعتماد الكولون على الزراعات المكثفة (الكروم، الحوامض، البكریات)، بغض النظر عن الإمكانيات التقنية والعلمية، وعامل الإستحواذ على الأراضي الخصبة، والإستفادة من القروض¹²، إضافة إلى التقسيم غير العادل لأنواع الزراعات أو عدم مراعاة مسألة الإكتفاء الذاتي.

وعلى الرغم من أن زراعة الحبوب ظلت تحتل 3 ملايين هكتار طوال ثلاثين سنة - قبل إندلاع الثورة - إلا أنها لم تتغير، وأنتجت ما معدله 5.8 مليون قنطار سنوات 1947/46، لتصل إلى 5.23 مليون قنطار سنوات 1952/51؛ إلا أن حصة الفرد الواحد تناقصت بشكل خطير؛ نظرا لزيادة النمو الديمغرافي. وبالمقابل تطورت مساحة زراعة الكروم من 226.000 هكتار إلى 400.000 هكتار ما بين 1930 و1940؛ لتكتمش هذه المساحات إلى 367.000 هكتار مع بداية ثورة التحرير، بسبب عوامل عدة؛ ولتوجهات إستراتيجية جديدة. ورغم ذلك ظلت الخمور أولى الصادرات بمعدل 16 مليون هكتولتر سنويا، لينخفض الإنتاج بعد ذلك طوال سنوات الحرب. إن هذا الخيار الإستعماري في تطوير وتعميم الكروم التي كانت تحتل أجود وأكبر المساحات، ولا ينتفع بها الجزائريون - حيث كان لا يستهلكها 90% من السكان¹³، قابله انحصار زراعة الحبوب؛ مما أدى الى ظهور نتائج اجتماعية خطيرة : كعامل سوء التغذية؛ وعدم تحقيق الإكتفاء الذاتي من مادة الحبوب الإستراتيجية، في ظل الانفجار السكاني، والزحف المستمر نحو المدن، مما أدى إلى تفشي البطالة بشكل رهيب.

أما النشاط الرعوي، فتعرض لعملية الإزاحة من التل، ومن ثم الدفع به جنوبا؛ بفعل إنحصار وسلب أراضي المراعي؛ وتناقص نقاط الماء الضرورية للنشاط الرعوي. هذا ما أثر سلبا على هذا النشاط الأساسي؛ حيث تراجع عدد قطعان الغنم من 8.200.000 رأس من 1880/1871، إلى 4.500.000 رأس، سنوات 1954/1945¹⁴. ففي نصف قرن تناقص عدد الأغنام إلى النصف، وإنتاج الحبوب بنسبة 20%؛ وكان ذلك ينذر بوقوع إنفجار كبير لا محالة؛ خاصة أن هذه السياسة الإستعمارية التسلطية العمياء مست مختلف فئات الشعب الجزائري؛ فالحالة السيئة لقبائل البدو الرحل المحترفين لتربية الحيوانات؛ أرغمتها على تغير نمط معيشتها ببحثها عن مصادر معيشية أخرى؛ فأدى بها هذا الواقع إلى الإستقرار النهائي؛ وهذا ما يفسر التراجع المسجل في النشاط الرعوي.

وكثيرا ما حاول المستعمر تحميل الفلاحين البسطاء مسؤولية أزمة الزراعة الجزائرية، بعد إنكماش زراعة الحبوب، وانخفاض مردود الهكتار؛ بتهمة ملفقة كالتقديرة، والخمول، وعدم القدرة على التكيف مع التقنيات الحديثة، لكن السبب الرئيسي لهذا الركود - كما أبرزنا - يعود إلى نهب وسرقة الأراضي، والنظام غير العادل في تقسيم القروض، والذي كان يحرم الفلاح الجزائري من أي دعم مالي؛ الذي يستحيل معه استعمال الوسائل والتقنيات الحديثة¹⁵. وكان فرنسا كانت تعمل كل ما بوسعها لإبقاء الأمور على ما كانت عليه؛ لكن أحداث الثورة سوف تضطرها إلى إجراء عدة إصلاحات مست هذا القطاع لكنها جاءت متأخرة.

هاجس النمو الديمغرافي:

إلى جانب ذلك؛ كانت الإدارة الفرنسية تعتبر عامل النمو الديمغرافي من أبرز عوامل التخلف في الجزائر؛ وتنتظر إليه كأنه السبب الرئيسي للأزمة التي يمر بها الاقتصاد الاستعماري؛ وأنه عقبة أمام كل نمو، مع أنه يمكن اعتبار ارتفاع الإنجاب عند الجزائريين شكلا من أشكال المقاومة السلبية؛ تضمن الأغلبية المطلقة على الأقلية الفرنسية التي كانت تعرف ركودا واستقرارا في تطور عددها.

لقد وصل عدد سكان الجزائر سنة 1958 إلى 9.715.000 نسمة، بحوالي 8.700.000 جزائري من ضمنهم 310.000 مستقرين بفرنسا للعمل، و1.015.000 أوروبي، من ضمنهم 140.000 إلى 150.000 من الطائفة اليهودية إضافة إلى 59.000 أجنبي.

وأمام تنامي الجدل حول موضوع النمو السكاني المتصاعد للجزائريين؛ الذي ظل يقلق مضجع المسؤولين الفرنسيين، إقترح البعض الحد من تطبيق نظام المنح العائلية "les allocations familiales"، متناسيا أن هذا النظام كان لا يمس أغلبية الجزائريين في الوقت الذي ظل غريبا عن القطاع الزراعي¹⁶، وبذلك فإن الشريحة الكبيرة من الجزائريين لم تكن تستفيد من قوانين الحماية الاجتماعية. رغم هذا كثر الجدل حول هذه المسألة حتى صرح الأمين العام للحكومة العامة قائلا: "نظرتنا تتلخص في تحديد سقف الولادات بثلاثة أطفال بالنسبة للعائلات الجزائرية"¹⁷؛ ولذلك اعتمدت السلطات الفرنسية منع تمديد هذا النظام؛ الذي رأت فيه استنزافا للخزينة العامة، علما أن المستفيدين الوحيدين من هذه المنح هم العمال الجزائريون بفرنسا، ليتم تمديد هذا النظام بإحتشام على قطاعات الصناعة، والتجارة، والخدمات بالجزائر.

ورغم عدم اتخاذ تدابير قصورية ومباشرة في الحد من الولادات؛ إلا أن المسؤولين الفرنسيين لم يتوانوا أبدا عن الإهتمام بهذا الموضوع، من خلال اعتماد سلسلة من الإجراءات السياسية والاجتماعية، كانت تدعي التحضر، وترقية المرأة؛ إلا أنها كانت ترمي إلى عكس ذلك؛ فلم تكن النية في تدريس الفتيات هي القضاء على الجهل بل لتأخير سن زواجهن¹⁸.

في نفس الوقت ظهرت مشاريع أخرى أكثر راديكالية تدعوا إلى ترحيل من 200.000 إلى 300.000 جزائري؛ للإستيطان في بحيرة النيجر؛ ليتم تسخيرهم في زراعة القطن. كما أشار Delavignette " في تقريره إلى وجوب تشجيع هجرة الجزائريين إلى غويانا "Guyanne"، والنيجر.¹⁹

مسألة تخلف المستعمرة:

في ظل كل المعطيات السالفة الذكر، أصبحت مسألة التخلف ومسبباتها مشجبا تعلق عليه الإدارة الفرنسية كل إخفاقات عملية تنمية وتطوير الإقتصاد الاستعماري، التي حاول البعض عزوها إلى قلة الثروات الطبيعية، هذا طبعاً قبل الإكتشافات البترولية. لكن كل هذه التحليلات لم تشر إلى عملية الإستنزاف المتواصل للثروات الطبيعية، منذ السنوات الأولى للإحتلال حتى لم يبق ما يمكن إستنزافه، أصبح الحديث عن تخلف المستعمرة وانعكاساته على فرنسا. فلم تشر هذه الآراء إلى عوامل عديدة، كارتفاع سعر الطاقة في الجزائر، الذي أجهد أي عملية تصنيع ممكنة، التي كان يمكنها أن تسمح للإقتصاد الاستعماري الخروج من دائرة التخلف، إضافة إلى عامل ضعف المواصلات، والتي ظلت في بدائيتها تتبع أولى طرق قوافل جيوش الإحتلال، ولم تبذل السلطات الفرنسية مجهوداً لتطوير هذا القطاع الحيوي منذ ذلك الحين، الذي يعتبر العصب الحيوي لأي اقتصاد.

لقد حاول "René Gendarme" في كتابه الإقتصاد الجزائري، أن يعزوكل هذا التخلف إلى عامل ينبئ عن عنصرية وتعصب غير مقبولين؛ وذلك بإعتبار الاسلام عائقاً لأي نشاط إقتصادي؛ وأن الميراث السوسيوقائلي للجزائريين مقاوم بطبيعته لأي نمو إقتصادي²⁰.

ونسى الإشارة إلى سبب هذا الإنغلاق الذي كان يمثل ردة فعل طبيعية من الجزائري، لحماية هويته، وثقافته، وأعرافه من المسخ الإستعماري، محاولاً تغيير البنية الإقتصادية الجزائرية تغييراً جذرياً. وإن كان "روني جوندارم" يضيف إلى كل ذلك - واضعاً شيء من الموضوعية على مزاعمه - عقلية الكولون الإنتهازية، والجامدة، والرافضة للمشاركة في الإدخار، واعتمادها على الإكتناز عن طريق شراء العقار دون المنقول؛ وكل هذا من شأنه عرقلة أي تكوين فعلي للرأسمال بالجزائر. إضافة إلى عامل تركيز الأوربيين في كبرى المدن، حيث أن 460.000 أوربي - أي نصف الأوربيين - كانوا يقيمون بالجزائر ووهران. إضافة إلى عامل تركيزهم في قطاعات معينة كقطاع الخدمات، والتجارة، والنقل؛ التي كانت تمتص 44% من الطبقة الشغيلة الأوربية؛ منهم 69.000 أصحاب مؤسسات (بمختلف الأحجام)؛ 30.000 تاجر، 20.000 حريف، 11.000 من أصحاب المهن الحرة، و50.000 موظف، دون أن ننسى أسباب التخلف الأخرى التي فرضها الإستعمار مثل: الإزدواجية بين القطاعين التقليدي والعصري في الميدان الزراعي؛ وتدمير

البنية التحتية للمجتمع الجزائري. هذا مما جعل الإقتصاد الجزائري إقتصادا مكتتلا، وغير مكتمل، وغير متوازن، ويعاني الجمود.

كل هذه الأسباب والعوامل ساهمت في تعميق تخلف الإقتصاد الاستعماري، تضحد أطروحات "العبء الإستعماري الإقتصادي" والتي كانت تصور فرنسا "الأم" المضحية من أجل مستعمراتها، فالقيود المفروضة على الإقتصاد الإستعماري بالجزائر يفسر هذا العجز وتأثيره على الإقتصاد؛ فنظام الادمج والإلحاق الجمركي أثر سلبا في رأي الإقتصاديين على أي محاولة للتصنيع بالجزائر، بعدما كان يمنع فرض رسوم عالية على بعض السلع؛ لضمان حماية المنتجات المحلية؛ وحال دون استيراد السلع من الخارج برسوم جمركية متوسطة؛ وبتكاليف أدنى مما هي عليه بفرنسا.

الإقتصاد الجزائري في يد عصابة من المعمارين:

ولعل أبرز عامل ساهم في تعميق حدة هذا التخلف هو هيمنة حفنة من المعمارين على الإقتصاد الاستعماري في الجزائر؛ ففي بداية الأمر كان هذا الواقع يخدم المصالح الفرنسية، ومصالح طبقة المعمارين التقليدية "le colonat traditionnel"؛ التي كانت تتحكم في زمام الأمور. ولكن بعد الإستنزاف المتواصل للثروات الطبيعية للجزائر، والإرتفاع الكبير في نفقات المستعمرة، والذي تطور بشكل رهيب سنوات الثورة الجزائرية، بدأت الأمور تستدعي التغيير الجذري السريع قبل استفحال الأمر؛ في وقت كانت تتقاسم فيه عصابة من المعمارين أرباح الإقتصاد الجزائري؛ وتوجهه حسب مصالحها دون مراعاة لمصالح الجزائريين، ولا حتى مصالح الدولة الفرنسية. وتشكلت بذلك إمبراطوريات إقتصادية ومالية ضخمة متحالفة فيما بينها وبين الرأسمال الفرنسي. ولعل أبرز هذه الإمبراطوريات امبراطورية "هنري بورجو" "Henri Borgeaud"، عضومجلس الشيوخ صاحب كبرى الشركات، التجارية، والزراعية والصناعية، والمالية في الجزائر؛ الذي كان ينتج سنويا 40.000 هكتولتر من الخمر؛ ومالك أراضي الكروم بالجزائر؛ المستولي على ممتلكات طائفة (les freres trappistes). وصاحب شركة "Chapeau du gendarme"، والشركة العامة لشمال إفريقيا، والإتحاد العقاري الشمال الإفريقي، ودومين بني سليمان، والشركة التجارية الشمال الإفريقي (للمنتجات الزراعية)، وشركة Cérés، ومؤسسة Jules Vincent et Peugeot Latil، ومصنع شمال إفريقيا بالدار البيضاء، ومطاحن شلف، وشركة الفلين ومشتقاته الشمال إفريقية، وورشات Warot للخشب، وشركة الشحن Cargos Algérienne، وشركة Lucien Borgeaud، وشركة Cie للنسيج، وشركة Lafarge للإسمنت، وشركة التبغ Bastos، وفروعها في الهند الصينية، والقرض العقاري الجزائري التونسي، وشركة فوسفات قسنطينة.

الإمبراطورية الثانية هي إمبراطورية "George Blachette" نائب بمدينة الجزائر، بلغ دخله السنوي مليار ونصف فرنك، وكان يعتبر ملك الحلفاء : يملك الشركة المغربية للحلفاء، وشركة بلاشات للحلفاء، والمؤسسة الجزائرية للمياه، وشركة المياه بالجزائر، وشركة المياه بوهران، وشركة النسيج، وشركة بساتين مالاكوف، ودومين بن سعيد، والشركة الفلاحية جبل دوي، والشركة الجنوبية لاستغلال المحاجر.²¹

أما الإمبراطورية الثالثة كان يملكها نائب مجلس الشيوخ، "لوران شيافينو" "Laurent Schiaffino"، رئيس الناحية الاقتصادية للجزائر، ورجل كبرى "التروستات"، كان يملك عدة أسهم في شركة الفوسفات بقسنطينة، والشركة العامة للنقل البحري البخاري، وكان مدير شركات الملاحة²².

وكان هؤلاء الأثرياء المستفيدين من واقع الإستعمار بذهنيتهم الإنتهازية الذين لم يكونوا يهتمون حتى بالمصالح الفرنسية، سببا في إجهاض كل محاولات الإصلاح، خاصة مسألة الإصلاح الزراعي، بحيث أن ذلك كان لوحده كفيلا أن يعيد النظر في توزيع الأراضي من جديد.

أصبح هذا الواقع يشكل عبئا على فرنسا التي كانت مطالبة بإحداث إصلاحات - ولوشكلية- قبل استفحال الأمر، ولذلك وقف المعمرون حجر عثرة في طريق أي محاولات للتغيير على حساب القطاع الكبير من الجزائريين المستضعفين من جهة، وعلى حساب الخزينة الفرنسية من جهة أخرى، التي أصبحت مصخرة لمصالح كبار المعمرين.

أسطورة العبء الاستعماري:

في ظل هذا الواقع الذي عرفت فيه نفقات المستعمرة ارتفاعا كبيرا ومتواصلا، وتنامت معه أزمة الاقتصاد الاستعماري، ظهرت إلى الساحة أفكار، وأطروحات جديدة، تهدف إلى حل الأزمة الاقتصادية، المؤثرة سلبا على الاقتصاد الفرنسي، وأصبحت تتداول مصطلحات "العبء الاستعماري" أو "العقدة الهولندية" "Le complexe Hollandais"، كما راجت أفكار "ريمون كارتير" Raymond Cartier الذي دعا إلى التخلص من عبء المستعمرات : بعدما لم تعد - حسب زعمه - صفقة مربحة، كما كانت عليه من قبل²³. غير أن خصوصيات الجزائر بحكم موقعها ومكانتها في ظل الإمبراطورية الإستعمارية الفرنسية، - كمستعمرة استيطانية- لم يمكن بالإمكان التفريط فيها؛ لأسباب عدة إقتصادية، وسياسية، واستراتيجية وثقافية. لأجل هذا سارعت فرنسا إلى منح الإستقلال لمستعمراتها في الشمال الإفريقي وإفريقيا السوداء، لتركز كل جهودها وإمكاناتها على الجزائر²⁴، التي كلفتها أزمات سياسية وإقتصادية، عصفت بعدة حكومات وبالجمهورية الرابعة.

هذا من شأنه تفسير ضعف المصالح النيوكلونيالية الفرنسية طول فترة الحرب، مقارنة مع مصالحها المعتمدة أساسا على الحفاظ على النظام الاستعماري بشكله القديم بالجزائر، وهذا ما أثر في امتداد زمن الحرب لسبعة سنوات كاملة. البعض يربط ذلك بدخول عامل البترول في ساحة الأحداث وأهميته الاستراتيجية؛ والذي ساهم في إصرار فرنسا للحفاظ على مصالحها في الجزائر وحمايتها مهما كلفها هذا الأمر²⁵.

في ظل كل هذه الظروف الاستعمارية التي أبرزناها سابقا؛ من واقع اقتصادي متخلف ومحافظ على شكله القديم الأكثر سيطرة واستغلالا، الراض لـكل إصلاح مهما كان شكله؛ وواقع التوزيع غير العادل للمداخيل؛ ونهب الأراضي المتواصل؛ والبطالة؛ والمشاكل الزراعية... اندلعت الثورة الجزائرية المجيدة، مباغطة صناع القرار الفرنسيين، ولكنها لم تباغت المتتبعين للأحداث. ولما أريد لها أن يقودها الشعب؛ كان لزاما ضرب الوجود الاستعماري من خلال ضرب أبرز رموزه وتجلياته؛ من خلال إستهداف أملاك الكولون، وأصحاب المصالح، وضرب الاقتصاد الاستعماري في العمق؛ وخلق حالة اللاأمن واللاإستقرار؛ التي يستحيل معها استمرارية أي نشاط إقتصادي، أو على الأقل نموه وازدهاره، وإفشال كل عمليات الإصلاح التي حاولت بها فرنسا إطفاء فتيل الحرب؛ والقضاء على مسبباتها، من خلال سياسة الترغيب والتخريب؛ وأخذ زمام الأمور من المعمرين؛ ووضع حد لنفوذهم، بعدما أصبحت المصالح الفرنسية مهددة في الجزائر.

إن هذه الهزة العنيفة التي هزت المستعمرة والمركز على السواء؛ أحدثت تغييرا جذريا في البنية الإقتصادية الجزائرية وقلبته رأسا على عقب؛ وبدأت معها محاولات تصنيع المستعمرة بوتيرة متسارعة؛ التي طالما كانت من الأمور المستحيلة، للنهوض بالإقتصاد الجزائري المنهار، وامتصاص أكبر قدر من البطالين لشبههم عن الإلتحاق بصفوف جبهة التحرير؛ ومحاولات الإصلاح الزراعي بإعادة توزيع الأراضي؛ وتبني سياسة الإصلاحات الإجتماعية؛ لمحاولة إرضاء المجتمع الريفي الجزائري المحتضن للثورة منذ البداية.

لكن هل كانت فرنسا جادة في هذه الإصلاحات من خلال المخططات والمشاريع، التي لا تعدوا أن تكون ذرا للرماد في العيون؟ خاصة إذا علمنا عدم تجاوب الأوروبيين مع هذه الإصلاحات المقلقة، وأحسوا من خلالها قرب زوال نفوذهم، ومصالحهم، ولذلك كانوا سببا في كل القلاقل السياسية طوال سنوات الحرب.

أما جهة التحرير الوطني فأخذت على عاتقها إنهاء هذا الواقع الاستعماري؛ من خلال القضاء على سبب وجوده؛ باستهداف الاقتصاد الاستعماري، بالإعتماد على كل الوسائل الممكنة؛ من عمليات تخريب المنشآت الاقتصادية الاستعمارية، ومقاطعة المنتجات الفرنسية والإدارة الاستعمارية، إلى إعلان سلسلة الإضرابات، ونقل الثورة إلى فرنسا المركز، لضرب

الرأسمال الفرنسي في عصر داره. تزامن كل ذلك مع حرب دعائية شرسة لدك آخر معاقل الاستعمار والإمبريالية. فهل يا ترى نجحت جبهة التحرير الوطني في هذه المهمة وإلى أي مدى ؟

الهوامش:

- 1- Lefeuvre «Daniel». «Chère Algérie» Comptes et mécomptes de la tutelle coloniale, paris, Societe française d histoire d outre-mer, 1997, p 11
- 2- Ibid, pp 48-51.
- 3- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 - 1962، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 315.
- 4- Djebari «Youcef», la France en Algérie «bilan et controverse», Volume III, Alger, Office des publications universitaires, 1995, p 742.
- 5- Lefeuvre «op cit p 38.
- 6- Nouschi, Andre. «Algérie amère 1914/1992», Paris, la maison des sciences del' homme, 1995 p 19.
- 7- D. Lefeuvre. «op cit.», p.p 42-43.
- 8- Ibid. «p 50.
- 9- Gendarne «Rene». «L Economie de l'Algérie «sous développement et politique de croissance», Paris «Armand Colin. 1959, p 78.
- 10- Ibid. p 80.
- 11- Ibid. p 225.
- 12- Mesli Mohamed Eleys. «les origines de la crise agricole en Algérie», Alger «Dahleb», 1996, p172.
- 13- Opperman «Thomas». «le problème Algérien», paris «Francois Maspero», 1961 «p 53.
- 14- Egretand «Marcel». «réalités de la nation Algérienne», Paris «edition sociale», 1961, p 101.
- 15- Gouvernement Générale de l Algerie. (GGA) Service de l'information GGA.. «La cohabitation en Algérie », 1955, p 99.
- 16- Lefeuvre. «op cit.», p 76.
- 17- Ibid. «p 81.
- 18- Ibid. «p 79.
- 19- D. Lefeuvre. «op cit.», p 82.
- 20- R. Gendarme. «op cit.», p 129.
- 21- Francis et collette Jeanson. «l'Algérie hors la lois», Alger, ENAG, 1993, p 147.
- 22- Ibid. «p 147.
- 23- أصل مسألة العبء الإستعماري أو "الكارتيريزم" "cartiérisme" سلسلة من مقالات الصحافي "Raymond Cartier" "ريمون كرتي" التي نشرت في مجلة باري ماتش "Paris Match" في 11 و 18 أوت و 1 سبتمبر 1956 بعد رحلة قام بها إلى المستعمرات الفرنسية في القارة السمراء، واقترح عدة مقترحات بشأن تصفية الإستعمار، وهذا بعدما لاحظ أن المستعمرات كانت تكلف أكثر مما كان يستفاد منها، وسبب التأخر الإقتصادي لفرنسا المركز، ولذلك نصح بإتباع المثال الهولندي الذي إنتهت كل متاعبها بعد تصفيتها للإستعمار في أندونيسيا، وأكد على وجوب تأمين أولوية للتنمية الإقتصادية لفرنسا من المركز، وتفاعلت الصحافة مع هذه الفكرة وأصبحت تتداول في كبرى الصحف الفرنسية مثل "لوفيقارو" "le figaro" "الإكسبرس" "l'express" ليكو "l'echo" مصطلحات "le repli" "le métropolisme" "le moralisme économique" "le hexagonal" وبينت عمليات صبر الأراء تأييدا متزايدا من الفرنسيين لهذه الفكرة. وتلمس هنا التحول النوعي للرأي العام الفرنسي إزاء مسألة المستعمرات، ولكن هل كان من شأن هذه الأفكار أن تمتد وتشمل جميع المستعمرات الفرنسية بما فيها الجزائر؟
- 24- Hartmut Helsenhans. «Echec d'une strategie neocoloniale», colloque international d'alger le "retentissement de la révolution algérienne" (24-28 nov 1984) «ENAG-GAM», 1985, P 293.
- 25- Malti Hocine. «on le appelle le pétrole rouge», Alger «edition Marinoor», 1997, p 3.